

تقرير تأكد مستقل
على تقرير مجلس إدارة بنك قناة السويس "ش.م.م."
عن الالتزام بقواعد حوكمة الشركات
كما تم إصدارها بالدليل المصري لحوكمة الشركات
الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية رقم (٨٤) بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦

إلى السادة / مجلس إدارة بنك قناة السويس "ش.م.م."

المقدمة

قمنا بمهام التأكد المحدود بشأن إعداد وعرض التقرير المرفق للالتزام بقواعد حوكمة الشركات المعد بواسطة مجلس إدارة بنك قناة السويس (شركة مساهمة مصرية) (البنك) عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ المرفق والذي تم إعداده وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية الموجه إلى رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.

مسؤولية الإدارة

مجلس إدارة البنك هو المسؤول عن إعداد وعرض تقرير الالتزام بقواعد الحوكمة وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية الموجه إلى رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨. كما أنه مسؤول عن التأكد من مدى الالتزام بقواعد الحوكمة وفقاً للتعليمات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٨٤ بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦، بالإضافة إلى أنه مسؤول عن تحديد نقاط عدم الالتزام ومبرراتها.

مسؤولية مراجع الحسابات

تتخصص مسؤوليتنا في إبداء استنتاج بتأكد محدود عما إذا كان قد نما إلى علمنا أمور تجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس الإدارة المرفق لم يتم إعداده وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية الموجه إلى رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨، وذلك استناداً إلى إجراءات التأكد المحدود التي قمنا بها.

وقد قمنا بمهام التأكد المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام التأكد رقم (٣٠٠٠) "مهام التأكد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية" ويتطلب هذا المعيار الالتزام بمتطلبات السلوك المهني بما فيها متطلبات الاستقلالية، وتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد محدود عما إذا كان قد نما إلى علمنا أي أمر يجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس الإدارة عن مدى الالتزام بقواعد الحوكمة بشكل عام لم يتم إعداده في كافة جوانبه الجوهرية طبقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية الموجه إلى رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.

إن الإجراءات التي يتم أداؤها في مهام التأكد المحدود تختلف في طبيعتها وتوقيتها وهي أضيق نطاقاً من تلك التي يتم أداؤها للحصول على تأكيد معقول. وبالتالي، فإن مستوى التأكد الذي يتم الحصول عليه من عمليات التأكد المحدود أقل من التأكد الذي يمكن الحصول عليه من عمليات التأكد المعقول.

تستند الإجراءات التي قمنا بتنفيذها على حكمنا الشخصي وتشمل بصورة أساسية الحصول على الأدلة من واقع الاستفسارات وملاحظة بعض الإجراءات المنفذة وفحص بعض المستندات المؤيدة والمطابقة مع سجلات البنك.

وطبقاً لطبيعة مهمتنا، عند تنفيذ الإجراءات الموضحة أعلاه فقد قمنا بما يلي:

- الاستفسار من الإدارة للحصول على تفهم للأسلوب المتبع من قبلهم في كيفية إعداد التقرير طبقاً للنموذج المشار إليه، والإجراءات التي قامت بها الإدارة للالتزام بتلك المتطلبات ومنهجية الإدارة لتقييم مدى الالتزام بالنموذج المشار إليه.
- مطابقة محتويات نموذج تقرير مجلس الإدارة عن مدى الالتزام بقواعد حوكمة الشركات مع متطلبات نموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية الموجه إلى رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.
- مطابقة المحتويات المعروضة بنموذج تقرير مجلس الإدارة عن مدى الالتزام بقواعد حوكمة الشركات مع السجلات والمستندات لدى البنك.

وفقاً لمتطلبات الفقرة ٤٩ (د) من معيار ٣٠٠٠ فقد انحصرت إجراءاتنا في الأمور القابلة للقياس بشكل دقيق ولم تتضمن الجوانب غير الكمية أو مدى فاعليتها أو صحتها أو اكتمالها ومنها إجراءات الإدارة للالتزام بقواعد حوكمة الشركات وكذلك تقييم أداء مجلس الإدارة ولجانه والإدارة التنفيذية. كما لم تمتد إجراءاتنا لأغراض هذا التقرير تقييم مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية والالتزام وفاعلية نظام الحوكمة. وقد أعد هذا التقرير استيفاءً لمتطلبات المادة ٤٠ من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية المصرية وليس لأي غرض آخر. وبالتالي فهو لا يصلح للاستخدام إلا للغرض الذي أعد من أجله.

ونحن نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.

القيود المتأصلة

إن معظم الإجراءات التي تنفذها المنشآت للالتزام بالقواعد الإدارية والقانونية تعتمد على الأشخاص الذين يقومون بتنفيذ تلك الإجراءات، وتفهمهم لأهداف تلك الإجراءات، وتقييمهم ما إذا كان قد تم تنفيذ الإجراءات بكفاءة وفي بعض الحالات لا يوجد دليل مراجعة يمكن الحصول عليه. كما نود الإشارة إلى أن تصميم إجراءات الالتزام تتبع أفضل التطبيقات التي تختلف من منشأة إلى منشأة وهي لا تمثل بالتالي معياراً محدداً يمكن المقارنة به.

كما أن البيانات غير المالية تخضع لقيود متأصلة أكبر من تلك المتعلقة بالبيانات المالية، إذا ما أخذنا خصائص تقرير مجلس الإدارة عن مدى الالتزام بقواعد الحوكمة والأسلوب المستخدم لإعداده.

الاستنتاج

وفى ضوء الإجراءات المطبقة أعلاه والموضحة بهذا التقرير، لم ينمُ إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس إدارة بنك قناة السويس (شركة مساهمة مصرية) عن مدى الالتزام بقواعد الحوكمة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ المرفق لم يتم إعداده وعرضه في جميع جوانبه الهامة وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية والموجه إلى رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.


مهندس طه خالد
زميل مجمع المحاسبين الشرعيين
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل جمعية الضرائف المصرية
سجل المحاسبين والمراجعين رقم ٢٢٤٤٤
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٣٧٥

القاهرة في ٢٠ فبراير ٢٠٢٢

حازم حسن

محاسبون قانونيون ومستشارون

تليفون : ٣٥ ٣٧ ٥٠٠٠ - ٣٥ ٣٧ ٥٠٠٠ (٢٠٢)
البريد الإلكتروني : Egypt@kpmg.com.eg
فاكس : ٣٥ ٣٧ ٣٥٣٧ (٢٠٢)
صندوق بريـد رقم: (٥) القرية الذكية

مبنى (١٠٥) شارع (٢) - القرية الذكية
كيلو ٢٨ طريق مصر الإسكندرية الصحراوي
الجيزة - القاهرة الكبرى
كود بريـدي: ١٢٥٧٧

تقرير تأكد مناسب

على تقرير مجلس إدارة بنك قناة السويس "شركة مساهمة مصرية" عن مدي تطبيق قواعد حوكمة الشركات

إلى السادة / أعضاء مجلس إدارة بنك قناة السويس "شركة مساهمة مصرية"

المقدمة

قمنا بمهام التأكد المناسب بشأن إعداد وعرض تقرير مجلس الإدارة عن مدي تطبيق قواعد الحوكمة المعد بواسطة إدارة بنك قناة السويس "شركة مساهمة مصرية" عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وذلك وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية إلى مجلس إدارة البنك المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.

مسئولية الإدارة

مجلس إدارة البنك هو المسؤول عن إعداد وعرض تقريره عن مدي تطبيق قواعد الحوكمة وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨. كما أن مجلس إدارة البنك هو المسؤول عن التأكد من تطبيق قواعد الحوكمة وفقاً للتعليمات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٨٤ بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦، وكذلك مسئول عن تحديد نقاط عدم الالتزام ومبرراتها.

مسئولية المراجع

تتخصص مسئوليتنا في إبداء استنتاج بتأكيد مناسب بشأن مدي التزام البنك في إعداد وعرض تقرير مجلس الإدارة المشار إليه أعلاه بنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨، في ضوء الإجراءات التي تم أدائها. وقد قمنا بمهام التأكد المناسب وفقاً للمعيار المصري لمهام التأكد رقم (٣٠٠٠) "مهام التأكد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية" ويتطلب هذا المعيار الالتزام بمتطلبات السلوك المهني بما فيها متطلبات الاستقلالية.

ومن أجل التوصل لهذا الاستنتاج تضمنت إجراءاتنا الحصول بصورة أساسية على الأدلة من واقع الملاحظة والاستفسارات من الأشخاص المسؤولين عن إعداد وعرض تقرير مدي الالتزام بقواعد الحوكمة والاطلاع على المستندات عندما يكون ذلك مناسباً. ونحن نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.

وفقاً لمتطلبات الفقرة ٤٩ (د) من معيار ٣٠٠٠ فقد انحصرت إجراءاتنا في الأمور القابلة للقياس بشكل دقيق ولم تتضمن الجوانب غير الكمية أو مدي فاعليتها أو صحتها أو اكتمالها ومنها إجراءات الإدارة للالتزام بقواعد حوكمة الشركات وكذلك تقييم أداء مجلس الإدارة ولجانه والإدارة التنفيذية والمخالفات والاحكام. ومن ثم لم تمتد مسئوليتنا أو إجراءاتنا لأغراض هذا التقرير الي تقييم مدي فاعلية نظام الرقابة الداخلية والالتزام بنظام الحوكمة وفاعليته.

وقد أعد هذا التقرير استيفاء لمتطلبات المادة (٤٠) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية المصرية وليس لأي غرض آخر. وبالتالي فهو لا يصلح للاستخدام إلا للغرض الذي أعد من أجله.

الاستنتاج

من رأينا أن تقرير مجلس الإدارة عن مدى تطبيق بنك قناة السويس "شركة مساهمة مصرية" لقواعد الحوكمة المشار إليها أعلاه خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ يتضمن المعلومات وتم إعداده وعرضه في جميع جوانبه الهامة وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية إلى مجلس إدارة بنك قناة السويس "شركة مساهمة مصرية" المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.



KPMG حازم حسن
أحمد عبد العزيز حلمي عبد الرحمن

سجل مراقبي حسابات الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٣٧٩)

KPMG حازم حسن

محاسبون قانونيون ومستشارون

القاهرة في ٢٠ فبراير ٢٠٢٢



تقرير الحوكمة السنوي لعام ٢٠٢١

تقرير الحوكمة السنوي عن عام ٢٠٢١

تمهيد

يحرص البنك دائما على الالتزام باتباع أعلى معايير الحوكمة ونشر تقارير نتائج الاعمال بشفافية ودقة ويلتزم التزام تام بالقوانين والقواعد والضوابط الرقابية التي تحكم أعمال وأنشطة البنك. ويهتم البنك بتطبيق سياسات وإجراءات الحوكمة الرشيدة كروية استراتيجية على المدى الطويل وذلك لاكتساب ثقة العملاء والمستثمرين وتعظيم قيمة المؤسسة. ويصدر هذا التقرير في ضوء الامتثال للمتطلبات الرقابية والقواعد التنظيمية الصادرة عن البنك المركزي المصري والهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية. التقرير تم اعداده استرشاداً بقواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة والصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والضوابط الصادرة عن البنك المركزي المصري.

بيانات الشركة

بنك قناة السويس			اسم الشركة
مزاولة جميع الخدمات والعمليات المصرفية والمالية والتجارية وخدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار المصرح بها للبنوك التجارية والمتعلقة بنشاطه.			غرض الشركة
٣ يوليو ١٩٩٧	تاريخ القيد بالبورصة	٥٠ عام	المدة المحددة للشركة
١٠ جنيهاً مصرية	القيمة الاسمية للسهم	رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته	القانون الخاضع له الشركة
٢,٢ مليار جنيه مصري	آخر رأس مال مصدر	٥ مليار جنيه مصري	آخر رأس مال مرخص به
٩٧٠٩ بتاريخ	رقم وتاريخ القيد بالسجل التجاري	٢,٢ مليار جنيه مصري	آخر رأس مال مدفوع
١٢ مارس ١٩٧٨			
السيد / أبو طالب خليفه أبو طالب			اسم مسئول الاتصال
٧ شارع عبد القادر حمزة - جاردن سيتي - القاهرة			عنوان الإدارة العامة
٠٢/٢٧٩٢٢٨٣٧	أرقام الفاكس	٠٢/٢٧٩٨٩٤٠٠ ٠٢/٢٧٩٨٩٦٠٠	أرقام التليفونات
www.Scbank.com.eg			الموقع الإلكتروني
Finance@scbank.com.eg			البريد الإلكتروني

وافقت لجنة قيد الأوراق المالية بالبورصة المصرية بتاريخ ٩ فبراير ٢٠٢٢ على قيد أسهم زيادة رأس المال المصدر والمدفوع للبنك من ٢,٢ مليار جنيه مصري الى ٢,٩٠٤,٣٢٦ ألف جنيه مصري بزيادة قدرها ٧٠٤,٣٢٦ ألف جنيه مصري.



تقرير الحوكمة السنوي لعام ٢٠٢١



هيكل الملكية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

النسبة %	عدد الأسهم في تاريخ القوائم المالية	المستفيد النهائي	حصة ٥ % من أسهم الشركة فأكثر
٤١,٥٠٠ %	٩١ ٣٠٠ ٠٣٠	البنك المركزي المصري المصرف الليبي الخارجي	المصرف العربي الدولي
٢٧,٧٠٦ %	٦٠ ٩٥٣ ٦٨٨	البنك المركزي الليبي	المصرف الليبي الخارجي
١٠,١٠٦ %	٢٢ ٢٣٣ ٥٥٢	العاملين بهيئة قناة السويس	صندوق التأمين الخاص بالعاملين بهيئة قناة السويس
١٠,٠٠ %	٢٢ ٠٠٠ ٠٠٠	احمد ضياء الدين على محمد حسين	احمد ضياء الدين على محمد حسين
٨٩,٣١٢ %	١٩٦ ٤٨٧ ٢٧٠		الإجمالي

المحاور الأساسية للحوكمة

أولاً: الجمعية العامة للمساهمين

تتكون الجمعية العامة من جميع مساهمي البنك كلاً بحسب نسبة ما يمتلكه من أسهم رأس المال، ويقوم البنك باتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها تيسير حضور المساهمين لاجتماعات الجمعية العامة ملتزماً بأحكام القانون والنظام الأساسي للبنك المتعلقة بالإجراءات والمواعيد المقررة لدعوة الجمعية وكيفية إدارتها، ويتم إدارة الجمعية بطريقة تسمح لكافة المساهمين الحضور والتعبير عن آرائهم في ضوء ما ينظمه القانون والنظام الأساسي وبما يتوافق مع جدول الاعمال الخاص بالجمعية.

ويقوم البنك باتخاذ كافة الإجراءات التي تضمن الإفصاح الكامل والكافي عن كل ما يتضمنه جدول اعمال الجمعية العامة من موضوعات وتكون مصحوبة بالبيانات والمعلومات التي تمكن المساهمين من الوصول الى القرار السليم وكذلك يتولى على كافة الاستفسارات الواردة من المساهمين والمرسلة قبل الاجتماع طبقاً للمواعيد المحددة بالقانون والتي تبرزها الدعوة المنشورة بشأن حضور الجمعية العامة وتضمينها جدول اعمال الجمعية.

* حضور الجمعية العامة

لكل مساهم الحق في حضور الجمعية العامة للمساهمين بطريق الأصاله أو الإنابة ولا يجوز للمساهم من غير أعضاء مجلس الإدارة أن ينيب عنه أحد أعضاء مجلس الإدارة في حضور الجمعية العامة. يشترط لصحة الإنابة أن تكون ثابتة بموجب توكيل أو تفويض كتابي ويعتبر حضور ممثل الشخص الاعتباري حضوراً بالأصاله.

لا يجوز للمساهم أن يمثل في اجتماع الجمعية العامة للبنك عن طريق الوكالة عدداً من الأصوات يجاوز ١٠ % من مجموع الأسهم في رأس مال البنك وبما لا يجاوز ٢٠ % من الأسهم الممثلة في الاجتماع. ويجب أن يكون مجلس الإدارة ممثلاً في اجتماع الجمعية العامة بما لا يقل عن العدد الواجب توافره لصحة انعقاد جلساته وفي جميع الأحوال لا يبطل الاجتماع إذا حضره ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة على الأقل يكون من بينهم رئيس مجلس الإدارة أو نائبه أو أحد الأعضاء المنتدبين للإدارة وذلك إذا توافر للاجتماع الشروط الأخرى التي يتطلبها القانون ولائحته التنفيذية.

تقرير الحوكمة السنوي لعام ٢٠٢١





* سير أعمال الجمعية

يجب على المساهمين الذين يرغبون في حضور الجمعية العامة أن يقدموا قبل انعقاد الجمعية بثلاثة أيام على الأقل كشف حساب صادر من أمين الحفظ المودع لديه الأسهم يفيد ملكية الأسهم وتجميدها ولا يجوز قيد أي نقل ملكية لها من تاريخ نشر الدعوة للاجتماع إلى انتهاء الجمعية العامة.

تتعد الجمعية العامة العادية كل سنة بدعوة من رئيس مجلس الإدارة في الزمان والمكان اللذين يحددهما إعلان الدعوة وذلك خلال الثلاثة أشهر التالية لنهاية السنة المالية للبنك.

لمجلس الإدارة أن يقرر دعوة الجمعية العامة كلما دعت الضرورة إلى ذلك وعلى مجلس الإدارة أن يدعو الجمعية العامة للانعقاد كلما طلب إليه ذلك لغرض معين مراقبا الحسابات أو عدد من المساهمين الذين يمثلون ٥ % من رأس مال البنك على الأقل (بالنسبة للجمعية العامة العادية) و ١٠ % من رأس المال على الأقل (بالنسبة للجمعية العامة غير العادية) بشرط أن يوضحوا أسباب الطلب وان يقدموا كشفاً بالأسهم التي يملكونها من شركة إدارة السجلات المودع بها الأسهم ولا يجوز سحب هذه الأسهم إلا بعد انتهاء الجمعية.

وبعد انتهاء الجمعية من أعمالها يقوم البنك بالإفصاح عن القرارات التي تم اتخاذها خلال الجمعية العامة وكذلك الأحداث الجوهرية التي حدثت وفي نفس الوقت يتم نشر محاضر اجتماع الجمعية العامة على الموقع الإلكتروني للبنك ويلتزم البنك بموافاة البنك المركزي المصري والهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية بقرارات الجمعية العامة العادية وغير العادية فور انتهائها، وبعد أقصى قبل بدء أول جلسة تداول تالية لانتهاء الاجتماع بما يضمن إتاحة المعلومات لكافة المتعاملين بشكل عادل وسليم.

ثانياً: مجلس الإدارة

يتكون التشكيل الحالي لمجلس الإدارة من عدد تسعة أعضاء، ووفقاً للنظام الأساسي للبنك يتولى إدارة البنك مجلس إدارة مؤلف من تسعة أعضاء على الأقل وخمسة عشر عضواً على الأكثر، تنتخبهم الجمعية العامة وفقاً للقانون.

ويقوم البنك باستخدام أسلوب التصويت التراكمي في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وذلك بمنح كل مساهم عدداً من الأصوات مساوياً لعدد الأسهم التي يملكها ويجوز للمساهم منح الأصوات التي يملكها لمرشح واحد أو أكثر مع مراعاة التمثيل النسبي لرأس المال بمجلس الإدارة.

يتم تشكيل المجلس من أعضاء تنفيذيين وغير تنفيذيين للتأكد من ان قرارات مجلس الإدارة لا يهيمن عليها فرد أو مجموعة صغيرة من الافراد، ويتعين ان يكون بمجلس الإدارة عدد مناسب من الأعضاء التنفيذيين على أن يكون أغلبية أعضاء المجلس من غير التنفيذيين.

ويحق للشخص الاعتباري العضو في مجلس الإدارة في استبدال من يمثله في المجلس ويكمل الممثل الجديد مدة سلفه، على أن تحاط الجمعية العامة بهذا الاستبدال في أول اجتماع تال لها، مع الالتزام بالضوابط التي يقرها البنك المركزي في هذا الشأن.

يُعيّن مجلس الإدارة من بين أعضائه رئيساً وعضواً منتدباً، كما يُعيّن نائباً للرئيس وعضواً منتدباً، ويُحدد المجلس اختصاص كل منهما، وعلى أن يحل النائب محل رئيس مجلس الإدارة في حالة غيابه، وفي حالة غياب رئيس مجلس الإدارة ونائبه، يُعيّن المجلس من بين أعضائه العضو الذي يقوم بأعمال الرئاسة مؤقتاً. ويجوز للمجلس - عند الاقتضاء - تعيين نائب آخر للرئيس وعضواً منتدباً، بالاقتصاصات التي يُحددها له عند التعيين.

تقرير الحوكمة السنوي لعام ٢٠٢١



تشكيل مجلس الإدارة

يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالخبرة والمعرفة الكافية لتأدية مهامهم بالكفاءة والفاعلية المطلوبة لتحقيق مصلحة البنك ومساهمييه والحفاظ على عملائه كما تتوافر لديهم الدراية التامة بدورهم الرقابي في ظل قواعد الحوكمة وفيما يلي التشكيل الحالي لمجلس الإدارة في دورته الحالية ٢٠٢١-٢٠٢٤.

م	اسم العضو	صفة العضو (تنفيذي / غير تنفيذي)	عدد الأسهم المملوكة	تاريخ الالتحاق	جهة التمثيل
١	الأستاذ/ حسين احمد إسماعيل رفاعي	تنفيذي	٩١ ٣٠٠ ٠٣٠	يونيه ٢٠١٧	المصرف العربي الدولي
٢	الفريق / أسامة منير محمد ربيع	غير تنفيذي	٢٢ ٢٣٣ ٥٥٢	يناير ٢٠٢٠	صندوق التأمين الخاص بالعاملين بهيئة قناة السويس
٣	الأستاذ / حسين محرم جودت الجريتلى	غير تنفيذي	٩١ ٣٠٠ ٠٣٠	أبريل ٢٠١٩	المصرف العربي الدولي
٤	الدكتور / محمد طارق محمد عبد القادر حاتم	غير تنفيذي	٩١ ٣٠٠ ٠٣٠	أبريل ٢٠٢١	المصرف العربي الدولي
٥	الأستاذ / عبد العزيز محمد صلاح نصير	غير تنفيذي	٩١ ٣٠٠ ٠٣٠	أبريل ٢٠٢١	المصرف العربي الدولي
٦	الدكتور / محمد عبد الجليل إمام أبو سنينة	غير تنفيذي	٦٠ ٩٥٣ ٦٨٨	مايو ٢٠١٦	المصرف الليبي الخارجي
٧	الأستاذ / رمضان محمد على العمروصي	غير تنفيذي	٦٠ ٩٥٣ ٦٨٨	نوفمبر ٢٠١٧	المصرف الليبي الخارجي
٨	المهندس / محمد محسن صلاح الدين عبد الوهاب	غير تنفيذي	١ ٢٨٦ ٤٢١	أبريل ٢٠٢١	صندوق التأمين الخاص بالعاملين بشركة المقاولون العرب
٩	ممثل المصرف الليبي الخارجي	غير تنفيذي	٦٠ ٩٥٣ ٦٨٨	أبريل ٢٠٢١	المصرف الليبي الخارجي

اختصاصات مجلس الإدارة

- من الاختصاصات الأساسية لمجلس الإدارة إقرار الاستراتيجيات المتعلقة بالأعمال والأنشطة والتحقق من جودة ونزاهة الرقابة المالية والرقابة الداخلية كما يتوافر في أعضاء مجلس الإدارة الامام الكافي بكافة الأنشطة والوظائف التي يمارسها البنك.
- يحرص المجلس على التأكد من توافر المعلومات الكافية في الوقت المناسب لكافة أعضاء المجلس لتمكينهم من القيام بواجباتهم بالكفاءة والفاعلية المطلوبة.
- إيجاد إطار عمل تشريعي داخل البنك وخاصة فيما يتعلق بقواعد الهيكل التنظيمي وممارسة الاعمال.
- ضمان التزام البنك بالقوانين والتشريعات والنظام الأساسي للبنك واللوائح الداخلية ويعتبر مسئولاً عن حماية البنك من الممارسات والأنشطة غير القانونية وغير الملائمة.
- الحرص على تطبيق مبادئ الحوكمة وفقاً لأنشطة واعمال البنك.
- ضمان ملائمة القواعد المالية والمحاسبية للقواعد والقوانين ذات الصلة بما في ذلك المتعلقة بإعداد التقارير المالية.
- توفير نظام فعال للرقابة الداخلية يهدف الى تقييم المخاطر والتعامل معها بالإضافة الى إيجاد إطار عمل ملائم لإدارة المخاطر.

تقرير الحوكمة السنوي لعام ٢٠٢١





- صياغة قواعد واضحة وفعالة وكافية للتعامل مع تعارض المصالح.
- رفع التقارير المالية للمساهمين فيما يتعلق بأعمال البنك.
- ضمان صحة الإجراءات المتبعة في الإفصاح والتواصل مع المساهمين وجميع الأطراف الأخرى ذات العلاقة فيما يتعلق باستراتيجية البنك والنتائج المالية والاحداث الجوهرية.

مسئوليات رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

- يجمع السيد رئيس مجلس الإدارة بين مهامه ومهام المسئول التنفيذي الرئيسي وفقاً لما تنص عليه المادة (٢٣) من النظام الأساسي للبنك وذلك بما يتناسب مع حجم أعمال البنك.
- يتولى رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب إدارة البنك وتصريف شؤونه ومتابعة تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.
- اتخاذ الوسائل اللازمة لتحقيق أهداف البنك وله في سبيل ذلك سلطة إصدار القرارات والتعليمات اللازمة.
- يمارس رئيس مجلس الإدارة الاختصاصات التي نص عليها القانون والنظام الأساسي للبنك وتعليمات حوكمة البنوك واللوائح الداخلية للبنك، ويرأس اللجنة التنفيذية للبنك.
- الإشراف على تنفيذ الاستراتيجية وخطة البنك السنوية الموضوعية والمعتمدة من مجلس الإدارة.
- رئاسة العمل التنفيذي بالبنك وتصريف أموره اليومية، والإشراف على سير العمل بجميع القطاعات والفروع ومتابعة الأداء لجميع الأنشطة واتخاذ ما يراه من قرارات لانتظام العمل وتحقيق الأهداف، وكذلك العمل على زيادة ثقة العملاء في البنك.
- اتخاذ ما يراه من قرارات لانتظام العمل وتحقيق الأهداف وكذلك العمل على زيادة رضا العملاء عن البنك.
- متابعة العمل على تنفيذ كافة السياسات واللوائح والنظم الداخلية للبنك والمعتمدة من مجلس الإدارة.
- الإشراف على إعداد التقارير المالية وغير المالية عن نتائج أعمال البنك وتقييم الأداء.
- تحديد اختصاصات ومسئوليات كافة العاملين بالبنك وفقاً للوائح العمل المعمول بها وقرارات مجلس الإدارة.
- التأكد من إتاحة المعلومات الكافية والدقيقة في الوقت المناسب لأعضاء المجلس والمساهمين.
- التأكد من فعالية نظام الحوكمة المطبق بالبنك وكذلك فعالية أداء لجان المجلس.
- توجيه الدعوة لانعقاد مجلس الإدارة ووضع جدول أعماله وإدارة جلساته.
- توجيه الدعوة لانعقاد الجمعية العامة العادية وغير العادية للانعقاد للنظر في جدول الأعمال المعروض على الجمعية.

أمين سر مجلس الإدارة

- البنك لديه وحدة تنظيمية خاصة بأمانة سر مجلس الإدارة تحت إشراف مدير عام يتولى أمانة سر جلسات مجلس الإدارة الأمر الذي يمكنه من القيام بأدواره التي تتمثل في الآتي:
- الإعداد والتحضير لاجتماعات الجمعية العامة ومجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه وتحضير المعلومات والتفاصيل الخاصة بجدول الأعمال، وإرسالها الى أعضاء المجلس في وقت كافي قبل الاجتماع.
- حفظ كل ما يتعلق بقرارات الجمعية العامة ومجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه والموضوعات المعروضة على كل منهم مع التأكد من حصول المجلس على المعلومات الهامة في الوقت المناسب.
- متابعة تنفيذ قرارات مجلس الإدارة في الإطار التنظيمي الخاص بها.
- التنسيق مع القطاعات المختلفة بالبنك لعرض نتائج أعمالها على مجلس الإدارة.
- التنسيق مع لجنة الحكومة والترشيحات في إطار إتاحة المعلومات المطلوبة فيما يخص اختيار او استبدال أعضاء مجلس الإدارة والتي تساعد المجلس في عملية تقييم الأعضاء واللجان.
- تسجيل الحضور في الاجتماعات.
- إعداد محاضر الاجتماعات وتوقيعها وإرسال نسخته منها ضمن جدول أعمال المجلس لاعتمادها.

تقرير الحوكمة السنوي لعام ٢٠٢١





المعلومات والتقارير التي تقدم للمجلس واللجان المنبثقة منه

يتم موافاة أعضاء مجلس الإدارة بالمعلومات والتقارير والمستندات المطلوبة في الوقت المناسب لكي يتمكنوا من إداء المهام المطلوبة منهم كما يتم أيضا موافاة أعضاء اللجان بالتقارير والمعلومات ذات الصلة قبل انعقاد اللجان بوقت كاف يساعد على دراستها وذلك حتى يتمكن الأعضاء من اتخاذ القرارات الملائمة داخل اللجان المختلفة.

الإدارة التنفيذية

بالرغم من أن مجلس الإدارة يتولى المسؤولية المطلقة في إطار الحوكمة بالبنك فإن الإدارة التنفيذية مسؤولة عن الإدارة اليومية لكافة الأنشطة بالبنك وهي تعتبر مسؤولة عن ضمان إتمام العمليات بشكل فعال وامن وفي إطار السياسات والإجراءات والضوابط الخاصة بالعمل الداخلي بالبنك وفي إطار القوانين واللوائح والضوابط التي تصدر من الجهات الرقابية.

كما يتمتع أعضاء الإدارة التنفيذية بأعلى معايير الخبرات المهنية المحترفة بجانب مؤهلاتهم الشخصية وكذا الوعي الكامل بدورهم المتعلق بالحوكمة بالإضافة الى فهمهم لمهامهم ومسئولياتهم لتطبيق تعليمات مجلس الإدارة بشكل يخدم مصلحة البنك ولا يعرضه للمخاطر.

كما يلتزم أعضاء الإدارة التنفيذية بالحرص على تطبيق أفضل مبادئ السلوكيات والأخلاق المهنية وتلتزم بتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات والاختصاصات فيما بينها وبين المستوى التنفيذي القائمة عليه إدارة البنك.

مهام الإدارة التنفيذية

- تحرص الإدارة التنفيذية على تنفيذ المهام الموكلة اليها واهمها ما يلي:
- توفير الإجراءات اللازمة للتأكد من تلبية جميع متطلبات وظيفة الالتزام بالبنك.
- تنفيذ الأنشطة التشغيلية للبنك بما يضمن صحة التنفيذ.
- اعداد الهيكل التنظيمي والموافقة عليه من مجلس الإدارة على ان يشمل تحديد الاختصاصات والصلاحيات وتجنب تعارض المصالح.
- توفير الإجراءات اللازمة لتحديد وتقييم المخاطر التي قد تواجه البنك.
- ضمان تكامل الرقابة الداخلية وفاعلية أدائها.
- الحفاظ على كافة السجلات والمستندات اللازمة لجميع الإجراءات والقرارات الخاصة بالبنك.
- ضمان تداول المعلومات والتقارير بصورة سليمة وضمان عرضها على مجلس الإدارة.

مسؤوليات الإدارة التنفيذية أمام مجلس الإدارة

تتولى الإدارة التنفيذية اعداد المقترحات الرئيسية فيما يتعلق بالآتي:

- الاستراتيجيات الخاصة بالبنك.
- وضع السياسات والاليات الخاصة بتحديد المهام والمسؤوليات.
- اعداد التقارير الخاصة بالمخاطر والتقييم الدوري لها.
- اعداد التقارير المالية والنماذج والتقارير الدورية.
- الموازنات السنوية وخطط الاعمال.
- وضع أنظمة الرقابة الداخلية بالبنك.
- أنظمة الرقابة الداخلية.



تقرير الحوكمة السنوي لعام ٢٠٢١



بنك قناة السويس
SUEZ CANAL BANK
ش.م.ع - S.A.E

الإجراءات والتدابير الاستباقية لمواجهة آثار فيروس كورونا " COVID 19 "

مع انتشار فيروس كورونا " COVID19 " عبر كافة البلاد على مستوى العالم اجمع والذي تسبب في تعطيل الأنشطة التجارية والاقتصادية والتأثير على النمو الاقتصادي بصفة عامة وضع البنك من ضمن مهامه ومسؤولياته تنفيذ الخطط التي تضمن استمرارية العمل والطوارئ الخاصة بالتعامل مع تداعيات هذا الفيروس وذلك من اجل استمرارية وضمان تأدية الاعمال المنوط بها البنك في ظل الحفاظ على صحة العاملين وعملاء البنك للحد من انتشار العدوى.

فقام البنك بتشكيل لجنة لإدارة الازمات والطوارئ الناشئة عن انتشار هذا الفيروس وتقوم اللجنة بمتابعة تطورات الموقف واتخاذ القرارات اللازمة ومتابعة تنفيذها من خلال القطاعات التنفيذية بالبنك.

كما يتم متابعة تنفيذ تعليمات البنك المركزي المصري في هذا الشأن وفي ضوء الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي المصري قام البنك بمراقبة محافظ القروض والتسهيلات للوقوف على تأثير الفيروس على المخاطر الائتمانية التي قد تنشأ عنه على القطاعات الاقتصادية كافة.

وبناء على ما سبق فان البنك اتخذ التدابير اللازمة والإجراءات الاستباقية والتي بدأت منذ الربع الأول من عام ٢٠٢٠ ومستمرة حتى تاريخه شملت تدعيم المخصصات اللازمة للتخفيف من حدة تأثير الجائحة على محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية وكذا تنفيذ كافة المبادرات التي أطلقها البنك المركزي للتخفيف على القطاعات الاقتصادية كافة

وذلك كله مع إمكانية اتخاذ إجراءات احترازية أخرى في ضوء عدم انتهاء الجائحة بعد.
علما بأنه يتم احاطة لجان مجلس الإدارة بصفة مستمرة بأخر مستجدات فيروس كورونا وكذلك اية تدابير احترازية يتم اتخاذها من البنك المركزي المصري أو من جانب البنك

كما تم التعاون مع وزارة الصحة والبنك المركزي المصري وتوفير التطعيم اللازم لكافة العاملين واسرهم وذلك بمقر البنك وتم تطعيم العاملين واسرهم عن طريق تلقى جرعتي اللقاح المطلوبين ووصلت نسبة التطعيم للعاملين بالبنك أكثر من ٩٠ %.

تقرير الحوكمة السنوي لعام ٢٠٢١



ثالثاً : لجان مجلس الإدارة:

أ - تشكيل اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة

م	اسم العضو	لجنة المراجعة	لجنة الحوكمة	لجنة المكافآت	لجنة المخاطر	صفة العضو	المنصب في اللجنة	تاريخ الالتحاق بعضوية اللجان	تاريخ انتهاء عضوية اللجان
١	الأستاذ/حسين احمد إسماعيل رفاعي	-----	-----	-----	-----	تنفيذي	-----	-----	-----
٢	الفريق/أسامة منير محمد ربيع	-----	-----	رئيس	-----	غير تنفيذي	رئيس لجنة المكافآت	٢٠٢٠/٢/٢٣	-----
٣	الأستاذ/حسين محرم جودت الجريتلي	عضو	رئيس	عضو	-----	غير تنفيذي	رئيس لجنة الحوكمة عضو لجنة المراجعة عضو لجنة المكافآت	٢٠٢١/٣/٣١ ٢٠١٩/٦/٢٠ ٢٠٢٠/٦/٢٠	----- ----- ٢٠٢١/٣/٣١
-	الأستاذ/طارق أبو بكر عباس حلمي (تم انتهاء عضويته بالمجلس في ٢٠٢١/٣/٣١)	عضو	رئيس	-----	-----	غير تنفيذي	رئيس لجنة الحوكمة عضو لجنة المراجعة	٢٠١٧/٧/٢٧ ٢٠١٧/٤/٣٠	٢٠٢١/٣/٣١ ٢٠٢١/٣/٣١
-	الأستاذ/محمد عبد العال محمد خلف الله (تم انتهاء عضويته بالمجلس في ٢٠٢١/٣/٣١)	-----	عضو	-----	رئيس	غير تنفيذي	رئيس لجنة المخاطر عضو لجنة الحوكمة	٢٠١٤/٩/٢٨ ٢٠١٧/١٢/٢٧	٢٠٢١/٣/٣١ ٢٠٢١/٣/٣١
٤	الدكتور/محمد طارق محمد عبد القادر حاتم	رئيس	-----	-----	عضو	غير تنفيذي	رئيس لجنة المراجعة عضو لجنة المخاطر	٢٠٢١/٣/٣١ ٢٠٢١/٣/٣١	----- -----
٥	الأستاذ/عبد العزيز محمد صلاح نصير	-----	عضو	عضو	-----	غير تنفيذي	عضو لجنة الحوكمة عضو لجنة المكافآت	٢٠٢١/٣/٣١ ٢٠٢١/٣/٣١	----- -----
٦	الدكتور/محمد عبد الجليل إمام أبو سنينه	-----	-----	عضو	عضو رئيس	غير تنفيذي	عضو لجنة المخاطر رئيس لجنة المخاطر عضو لجنة المكافآت	٢٠١٦/٥/٢٩ ٢٠٢١/٣/٣١ ٢٠١٧/٧/٢٧	٢٠٢١/٣/٣١ ----- -----
٧	الأستاذ/رمضان محمد علي العمروسي	-----	عضو	-----	عضو	غير تنفيذي	عضو لجنة الحوكمة عضو لجنة المخاطر	٢٠١٧/٧/٢٧ ٢٠٢١/٦/٣	----- -----
-	الدكتور/محمد أنسى البشوقي محمد (تم انتهاء عضويته بالمجلس في ٢٠٢١/٣/٣١)	رئيس	-----	-----	عضو	غير تنفيذي	رئيس لجنة المراجعة عضو لجنة المخاطر	٢٠١٦/١١/١٤ ٢٠١٤/١٢/١٤	٢٠٢١/٣/٣١ ٢٠٢١/٣/٣١
٨	المهندس/محمد محسن صلاح الدين عبد الوهاب	عضو	-----	-----	-----	غير تنفيذي	عضو لجنة المراجعة	٢٠٢١/٣/٣١	-----

○ طبقاً لتعليمات حوكمة البنوك الصادرة من البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٠١١/٠٨/٢٣ فإنه توجد لجنة واحدة للحوكمة والترشيحات بالبنك.



تقرير الحوكمة السنوي لعام ٢٠٢١

ب - سير اجتماعات مجلس الإدارة ولجانه

جدول متابعة حضور أعضاء المجلس لاجتماعات المجلس واللجان واجتماعات الجمعية العامة

م	اسم العضو	مجلس الإدارة	لجنة المراجعة	لجنة المكافآت والمرتبات	لجنة الحوكمة والترشيحات	لجنة المخاطر	الجمعية العامة
١	الأستاذ / حسين احمد إسماعيل رفاعي	٨/٨	-----	-----	-----	-----	١/١
٢	الفريق / أسامة منير محمد ربيع	٨/٨	-----	٣/٣	-----	-----	١/١
٣	الأستاذ / حسين محرم جودت الجريتلى	٨/٨	٤/٤	٣/٢	٢/١	-----	١/١
-	الأستاذ / طارق أبو بكر عباس حلمي (تم انتهاء عضويته بالمجلس في ٢٠٢١/٣/٣١)	٨/٢	٤/١	-----	٢/١	-----	١/١
-	الأستاذ / محمد عبد العال محمد خلف الله (تم انتهاء عضويته بالمجلس في ٢٠٢١/٣/٣١)	٨/٢	-----	-----	٢/١	٤/١	١/١
٤	الدكتور / محمد طارق محمد عبد القادر حاتم	٨/٦	٤/٣	-----	-----	٤/٣	-----
٥	الأستاذ / عبد العزيز محمد صلاح نصير	٨/٦	-----	٣/١	٢/١	-----	-----
٦	الدكتور / محمد عبد الجليل إسماعيل أبو سنييه	٨/٨	-----	٣/٣	-----	٤/٤	١/١
٧	الأستاذ / رمضان محمد على العمروسي	٨/٨	-----	-----	٢/٢	٤/٢	١/١
-	الدكتور / محمد أنسي البشوقي محمد (تم انتهاء عضويته بالمجلس في ٢٠٢١/٣/٣١)	٨/٢	٤/١	-----	-----	٤/١	١/١
٨	المهندس / محمد محسن صلاح الدين عبد الوهاب	٨/٦	٤/٣	-----	-----	-----	-----



تقرير الحوكمة السنوي لعام ٢٠٢١

١ - لجنة المراجعة:

لجنة المراجعة مشكلة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة غير تنفيذيين في ضوء تعليمات حوكمة البنوك الصادرة من البنك المركزي في ٢٣ أغسطس ٢٠١١ ووفقاً للمادة (١١٩) من القانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢١ ويتوافر لديهم الخبرة الملائمة التي تتناسب مع حجم العمل بالبنك وتعد اجتماعات اللجنة أربع مرات سنوياً على الأقل وفيما يلي تشكيل اللجنة الحالي:

الاسم	المنصب باللجنة	جهة التمثيل
الدكتور / محمد طارق محمد عبد القادر حاتم	رئيس اللجنة	المصرف العربي الدولي
الأستاذ / حسين محرم جودت الجريتلي	عضو اللجنة	المصرف العربي الدولي
المهندس / محمد محسن صلاح الدين عبد الوهاب	عضو اللجنة	صندوق التأمين الخاص بالعاملين بشركة المقاولون العرب

عقدت اللجنة عدد (٤) اجتماعات خلال عام ٢٠٢١ تناولت فيهم القوائم المالية المرحلية والسنوية وكذا تقارير التفتيش الدورية على الفروع والإدارات طبقاً للخطة المعتمدة ومتابعة تقارير التطابق والالتزام ومناقشة السياسات المرتبطة بنشاط الالتزام بالبنك واجتمعت مع السادة مراقبي الحسابات وناقشتهم في القوائم المالية المرحلية والسنوية.

- وتمارس لجنة المراجعة الاختصاصات التالية:

- اقتراح تعيين مراقبي الحسابات للسنة المالية الجديدة وتحديد أتعابهم.
- دراسة القوائم المالية المرحلية والسنوية قبل تقديمها لمجلس الإدارة لاعتمادها.
- مناقشة مراقبي الحسابات في نتائج مراجعتهم للقوائم المالية المرحلية والسنوية.
- مراجعة خطة التفتيش السنوية وإقرارها.
- مراجعة التقارير المعدة من قبل المراجعة الداخلية (التفتيش) عن الإدارات والفروع والتأكد من اتخاذ البنك الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب تجاه المشاكل التي يتم التعرف عليها.
- مراجعة التقارير المعدة من المسئول عن التطابق والالتزام بالبنك.
- الإشراف المباشر على المراجعة الداخلية (التفتيش) ومتابعة أعمالها وتقييم أدائها.
- دراسة ملاحظات البنك المركزي الواردة بتقارير التفتيش الذي تم على البنك وملاحظاته على القوائم المالية للبنك وإبلاغها لمجلس الإدارة مصحوبة بتوصيات اللجنة.
- الاتفاق على نطاق المراجعة مع مراقبي حسابات البنك الخارجيين.
- مناقشة ما تراه اللجنة من موضوعات مع رئيس التفتيش والمسئول عن الالتزام بالبنك ومراقبي حسابات البنك الخارجيين والمسئولين المختصين بالبنك وكذلك ما يرى أي من هؤلاء مناقشته مع اللجنة.
- دراسة ملاحظات مراقبي الحسابات الواردة بتقريرهما على القوائم المالية للبنك وبتقاريرهما الأخرى المرسلة لإدارة البنك خلال العام وإبلاغها لمجلس الإدارة مصحوبة بتوصيات اللجنة.
- إبداء الرأي في شأن الأذن بتكليف مراقبي الحسابات بأداء خدمات لصالح البنك بخلاف مراجعة القوائم المالية وفي شأن الأتعاب المقدرة عنها وبما لا يخل بمقتضيات استقلالهما.
- مراجعة الإجراءات المتخذة من قبل إدارة البنك للالتزام بالمعايير والضوابط الرقابية التي يضعها البنك المركزي والتحقق من اتخاذ الإدارة الإجراءات التصحيحية في حالة مخالفتها.
- التحقق من توافر نظام رقابي وإجراءات تنفيذه لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

(Handwritten signature)



تقرير الحوكمة السنوي لعام ٢٠٢١

٢- لجنة الحوكمة والترشيحات

تشرف اللجنة على ممارسات الحوكمة في البنك وتتأكد من تطبيق البنك لإجراءات الحوكمة وتقوم باقتراح ما هو ملائم من تغييرات على سياسات الحوكمة المعتمدة من مجلس الإدارة، كما تستعرض جميع الاقتراحات الخاصة بترشيح أعضاء مجلس الإدارة، وتم تكوين اللجنة في ضوء تعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ ٢٠١١/٨/٢٣ بشأن حوكمة البنوك من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة (غير تنفيذيين) وفيما يلي التشكيل الحالي للجنة:

الاسم	المنصب باللجنة	جهة التمثيل
الأستاذ / حسين محرم جودت الجريتلي	رئيس اللجنة	المصرف العربي الدولي
الأستاذ / عبد العزيز محمد صلاح نصير	عضو اللجنة	المصرف العربي الدولي
الأستاذ / رمضان محمد على العمروسي	عضو اللجنة	المصرف الليبي الخارجي

عقدت اللجنة عدد (٢) اجتماع خلال عام ٢٠٢١.

- تتولى لجنة الحوكمة والترشيحات الاختصاصات التالية:

- تقديم اقتراحاتها وتوصياتها فيما يتعلق بسياسة الحوكمة بالبنك.
- مراجعة التقييم الدوري لنظام الحوكمة بالبنك وفقاً للنماذج المعتمدة من البنك المركزي المصري.
- مراجعة التقرير السنوي للبنك فيما يخص الحوكمة.
- تقديم مقترحاتها بشأن تعيين أو تجديد عضوية أو استبعاد أحد أعضاء مجلس الإدارة.
- دراسة ملاحظات الجهات الرقابية على تطبيق نظام الحوكمة واخذها في الاعتبار ومتابعة ما تم بشأنها.
- تقديم مقترحات فيما يتعلق بترشح الأعضاء المستقلين وكذلك تقديم مقترحات بشأن تعيين أو تجديد عضوية أو استبعاد أحد الأعضاء.
- دعم مجلس الإدارة في الوفاء بكافة متطلبات الحوكمة.
- مراجعة أية تغييرات تطرأ على متطلبات الحوكمة أو القوانين أو القواعد السارية والتي قد يكون لها تأثير على البنك.

٣- لجنة المكافآت والمرتبات:

تختص اللجنة بالأمر المتعلقة بالموارد البشرية للبنك وتم تكوين اللجنة بناء على تعليمات البنك المركزي المصري الصادرة في ٢٠١١/٠٨/٢٣ بشأن حوكمة البنوك من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة (غير تنفيذيين) تتوافر فيهم الخبرة والدراسة الكافية بالموضوعات الخاصة بالهيكل التنظيمية وكافة مجالات وتطبيقات الموارد البشرية وفيما يلي التشكيل الحالي للجنة:

الاسم	المنصب باللجنة	جهة التمثيل
الفريق / أسامة منير محمد ربيع	رئيس اللجنة	صندوق التأمين الخاص بالعاملين بهيئة قناة السويس
الدكتور / محمد عبد الجليل محمد أبو سنييه	عضو اللجنة	المصرف الليبي الخارجي
الأستاذ / عبد العزيز محمد صلاح نصير	عضو اللجنة	المصرف العربي الدولي

عقدت اللجنة عدد (٣) اجتماعات خلال عام ٢٠٢١.

- تمارس لجنة المكافآت والمرتبات الاختصاصات التالية:

- تقديم مقترحاتها بشأن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين.
- تقوم اللجنة بتحليل نتائج دراسة ومراجعة مستوى المرتبات الممنوحة من البنك ومقارنتها بالمؤسسات الأخرى، للتحقق من قدرة البنك على استقطاب أفضل العناصر والاحتفاظ بها.
- المراجعة الدورية لسياسة المرتبات والمكافآت بالبنك وتقديم توصياتها بشأن رفع وتحسين مستوى دخول العاملين بالبنك.
- تقديم توصياتها بشأن البدلات والمزايا العينية للعاملين بالبنك.

تقرير الحوكمة السنوي لعام ٢٠٢١



٤- لجنة المخاطر

تم تكوين اللجنة في ضوء تعليمات البنك المركزي المصري الصادرة في ٢٣/٠٨/٢٠١١ بشأن حوكمة البنوك من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة (ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين ، وعضو واحد تنفيذي) ثم أصبحت من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين اعتباراً من ٣١ يوليو ٢٠١٩ وتقوم لجنة المخاطر بوضع ومراقبة استراتيجية إدارة المخاطر في البنك وتحديد سياسات المخاطر ومراجعة الإجراءات والإطار العام لإدارة المخاطر وتحديد الأدوار والمسؤوليات ذات الصلة وفيما يلي تشكيل اللجنة الحالي:

الاسم	المنصب باللجنة	جهة التمثيل
الدكتور / محمد عبد الجليل إسماعيل أبو سنييه	رئيس اللجنة	المصرف الليبي الخارجي
الدكتور / محمد طارق محمد عبد القادر حاتم	عضو اللجنة	المصرف العربي الدولي
الأستاذ/ رمضان محمد علي العمروسي	عضو اللجنة	المصرف الليبي الخارجي

عقدت اللجنة عدد (٤) اجتماعات خلال عام ٢٠٢١.

- تختص لجنة المخاطر بالمهام التالية:

- مراجعة وإقرار وتقييم سياسات وإجراءات عمل وحدود إدارة المخاطر بما يتفق مع طبيعة وحجم أنشطة البنك بصفة دورية واعتمادها من مجلس الإدارة.
- قيامها بتقديم التوصيات بشأن الاستراتيجيات والسياسات الخاصة بإدارة البنك للمخاطر وعرضها على مجلس الإدارة لاعتمادها.
- الإشراف والتحقق من مدى فاعلية إدارة المخاطر بالبنك.
- التأكد من توافر رأس مال يتوافق مع الإطار العام للمخاطر بالبنك.
- مراجعة واعتماد الآليات الخاصة بإدارة ومتابعة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك بهدف مواجهتها من خلال تقييمها بصورة ملائمة.
- متابعة وظائف إدارات المخاطر بالبنك ومدى الالتزام بالاستراتيجيات والسياسة الخاصة بإدارة البنك للمخاطر -من خلال التقارير الدورية (الربع سنوية) المرسلة للجنة المخاطر -والتي تعكس مدى التزام البنك بحدود المخاطر الموضوعه، وتوضح ما إذا كان هناك تجاوزات عن الحدود وأسبابها والخطة التصحيحية للالتزام بها.

ج: اللجان الداخلية بالبنك

١- اللجنة التنفيذية

تم تشكيل اللجنة التنفيذية في ضوء ما ورد بالمادة رقم ١١٩ من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ وتمارس اختصاصاتها طبقاً لما ورد بالمادة ٢٩ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ وفي ضوء اية تعديلات قد تطرأ على اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢١ المعدل للقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ كما يجوز إضافة اختصاصات أخرى وفقاً لرؤية الإدارة العليا بالبنك.

٢- لجنة الموارد والاستخدامات (لجنة الأكو)

تجتمع اللجنة بناءً على طلب رئيس اللجنة ويمكن لأي من الأعضاء طلب اجتماع اللجنة في ضوء مبررات طلب عقدها ويتطلب ذلك موافقة رئيس اللجنة.



تقرير الحوكمة السنوي لعام ٢٠٢١

- تمارس اللجنة الاختصاصات التالية:

- دراسة الاستراتيجية الخاصة بإدارة الأصول والالتزامات بالبنك وما يتعلق بها من سياسات وعمليات وإجراءات مع متابعة تطبيقها بشكل ملائم ويتم النظر في تحديثها عندما يتطلب الأمر ذلك.
- دراسة استراتيجية وأساليب تخفيف المخاطر الرئيسية التي يتعرض لها البنك وخاصة مخاطر سعر العائد.
- دراسة الاستراتيجيات الخاصة بالسيولة والإيرادات والتوظيف وكذلك الأهداف والسياسات والحدود الخاصة بها وتقديم التوصيات بشأنها لمجلس إدارة البنك لاعتمادها واتخاذ القرارات الخاصة بتنفيذها.
- إجراء المراجعة السنوية للسوق والإيرادات والسيولة ومخاطر الصرف الأجنبي.
- تخطيط احتياجات التمويل ورأس المال العامل للبنك ككل.
- مراقبة أنشطة المسئول عن إدارة الأموال الذي تقع عليه المسؤولية اليومية في إدارة الأموال والسيولة والصرف الأجنبي.
- متابعة هيكل الاستحقاقات الخاصة بأصول والتزامات البنك.

٣- لجنة الاستثمار

يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصاتها والمهام والمسئولية المحددة لها وكذا دورية الانعقاد قرار من رئيس مجلس الإدارة وتمارس اختصاصاتها وفقاً لذلك.

٤- لجنة متابعة الديون غير المنتظمة

يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصاتها والمهام والمسئولية المحددة لها قرار من رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب وتمارس اختصاصاتها وفقاً لذلك.

٥- لجنة المخاطر الداخلية

يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصاتها والمهام والمسئولية المحددة لها قرار من رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب وتمارس اختصاصاتها وفقاً لذلك.

رابعاً: البيئة الرقابية

مفهوم الرقابة الداخلية بالبنك

هي العملية التي يتم بمقتضاها مراقبة ومراجعة كافة أنشطة وعمليات البنك بشكل مستمر من خلال كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا وكافة اللجان المشكلة بالبنك وكافة العاملين بالإدارات المعنية بالرقابة الداخلية باعتبارهم جزء من منظومة الرقابة الداخلية.

عناصر الرقابة الداخلية

يعد تكامل عناصر الرقابة الداخلية هو ما يؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة وفقاً لما يلي:

- فاعلية دور مجلس الإدارة والإدارة العليا بالبنك.
- تناسق وفاعلية وظائف الرقابة الداخلية (المراجعة الداخلية - إدارة المخاطر - الالتزام).
- كفاية نظم الرقابة على المخاطر.
- كفاءة نظم المعلومات وقنوات الاتصال بالبنك.
- كفاءة إجراءات الرقابة الداخلية لضمان تحقيق الرقابة الثنائية والفصل بين المهام.
- مراجعة سياسات وإجراءات الرقابة الداخلية وتقييم مدى صلاحيتها بصفة دورية وضمان اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.



تقرير الحوكمة السنوي لعام ٢٠٢١

إدارة المراجعة الداخلية

تعتبر إدارة المراجعة الداخلية (التفتيش) جزءاً حيوياً من البنك حيث تقوم بأداء مهامها وفقاً للسياسات التي يضعها مجلس الإدارة وتخضع من الناحية الفنية كتبعية مباشرة للجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة كما تتسم وظيفة المراجعة الداخلية بالاستقلالية التامة عن الأنشطة التي يتم مراجعتها.

نطاق عمل المراجعة الداخلية (التفتيش):

- إعداد خطة عمل التفتيش الداخلي السنوية مبنية على تقييم المخاطر وتوظيف الموارد البشرية المتواجدة بإدارة التفتيش ويجب أن ترفع هذه الخطة سنوياً إلى لجنة المراجعة للحصول على موافقتها المسبقة عليها.
- تغطي أعمال التفتيش جميع الأنظمة والأنشطة في جميع الإدارات والفروع والمواقع في كافة أنحاء البنك ويمكن للإدارة العليا أن تطلب من التفتيش القيام بمهام خاصة محددة بما لا يتعارض مع مبدأ الاستقلالية.
- تتسع أعمال التفتيش لتشمل أعمال التطابق وأعمال التشغيل وأعمال نظم المعلومات والمهام الخاصة المحددة طبقاً للاختصاصات المتفق عليها.
- التأكد من فصل المهام بين الإدارات لضمان عدم تداخل أو تكرار المهام وتحديد المسؤوليات.
- التأكد من التزام جميع وحدات البنك بالقواعد المنظمة سواء الداخلية أو الخارجية.
- التأكد من وجود الأساليب الرقابية الكافية لضمان سير العمل بالبنك وان المخاطر التي تواجه البنك خلال سير العمل محدودة.
- لرئيس التفتيش أو من يفوضه حضور اللجان المشكلة بالبنك بدون إبداء صوته في حالة اتخاذ قرارات.
- القيام بمهام خاصة بناء على طلب لجنة المراجعة إذا ما ارتأت ذلك.
- بناء على أسلوب يركز بالأساس على المخاطر والمراجعة الموضوعية للبيانات والمعلومات المتاحة يصدر التفتيش تأكيد فيما يتعلق بالآتي:
 - ◀ فاعلية وكفاءة إدارة المخاطر.
 - ◀ فاعلية وسلامة البيانات والمعلومات المالية والتشغيلية.
 - ◀ توافر وفاعلية نظم المعلومات وملائمة أمنها.
 - ◀ فاعلية وكفاءة العمليات.
 - ◀ تأمين الأصول.
- الالتزام بالقوانين واللوائح وإجراءات العمل ذات الصلة.
 - يتم التفتيش على كافة الفروع والإدارات طبقاً للخطة السنوية التي يتم اعتمادها من لجنة المراجعة ثم يتم عرض التقارير الخاص بها على لجنة المراجعة.
 - إدارة المراجعة الداخلية (التفتيش) هي إدارة دائمة بالشركة ويشرف عليها السيد الأستاذ / عمرو الجزيري رئيس التفتيش.
 - التقارير تعد بصفة دورية طبقاً للخطة السنوية التي يتم وضعها من جانب الإدارة ويتم اعتمادها من لجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة.
 - تم إجراء تقييم عن جودة إداء قسم المراجعة الداخلية بالبنك بواسطة مكتب خارجي وجاء التقرير بأن إجراءات العمل بالإدارة متفقه مع المعايير الدولية ذات الصلة كما تبين أن إدارة المراجعة الداخلية قد قامت بتحقيق التوقعات طبقاً للآتي:
 - تقديم التقارير الدورية في المواعيد المناسبة.
 - متابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية لملاحظات لجنة المراجعة ومجلس الإدارة.
 - موافاة لجنة المراجعة بخطط العمل لقطاع المراجعة الداخلية واعتمادها.
 - تنفيذ تكاليفات لجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة.
 - تقديم المقترحات والتوصيات اللازمة لتطوير وتحديث إجراءات وأدلة العمل بالبنك لتدعيم نظم الرقابة الداخلية بما يتوافق مع أهداف البنك.

تقرير الحوكمة السنوي لعام ٢٠٢١



قطاع المخاطر

من ضمن الهيكل التنظيمي للبنك قطاع للمخاطر يشمل هذا القطاع كافة الإدارات المعنية بالمخاطر وهي:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر التشغيل
- مخاطر السوق
- مخاطر السيولة
- مخاطر التركيز

يمارس القطاع المهام الموكلة إليه ويرفع تقاريره وتوصياته إلى لجنة المخاطر والتي بدورها تقدمها لمجلس الإدارة. كما تقوم لجنة المخاطر بمراجعة كفاءة نظام إدارة المخاطر بالبنك وتعديل السياسات المعتمدة كلما تطلب الأمر ذلك. علماً بأن اللجنة اجتمعت بعدد ٤ جلسات خلال عام ٢٠٢١ تمت فيها مراجعة موقف البنك من ناحية تقييم المخاطر والتأكد من أن الإجراءات المعتمدة مناسبة لنشاط البنك.

ويمثل الآتي اهم المهام التي ينفذها قطاع المخاطر بالبنك:

- تحديد وقياس وتحليل المخاطر التي قد يتعرض لها البنك بدقة في وقت مبكر ومناسب.
- تعريف خطوات عمل محددة فيما يتعلق بتحديد وقياس متابعة ومراقبة المخاطر.
- اقتراح خطة قبول المخاطر واعتمادها من مجلس الإدارة والتي تشمل الحدود القصوى التي يمكن تحملها وكذلك الحدود المقبولة للمخاطر.
- إعداد التقارير وعرضها على لجنة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة.
- اقتراح وتطوير سياسات قطاع المخاطر ومناقشتها مع اللجان التنفيذية بالبنك ثم اعتمادها من مجلس الإدارة.

وظيفة رئيس قطاع المخاطر

تعد وظيفة رئيس قطاع المخاطر وظيفة تنفيذية عليا ذات استقلالية تامة عن الوظائف التنفيذية الأخرى ولديه اتصال مباشر بكل من لجنة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة وكذلك مجلس الإدارة.

الرقابة على المخاطر

البنك لديه أسلوب رقابة على المخاطر بطريقة متكاملة بكافة أنواع المخاطر المختلفة من جانب الإدارات التالية:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر التشغيل
- مخاطر السوق
- مخاطر السيولة
- مخاطر التركيز

حيث تعمل تلك الإدارات على الآتي:

- الرقابة المستمرة لضمان المتابعة وتوفير الحماية وتوثيق العمليات بشكل كامل.
- الرقابة الدورية للتحقق من متابعة العمليات ومستوى المخاطر التي تتعرض لها بإجراءات فعالة والتحقق من مدى ملائمة أساليب القياس.
- الإبلاغ الفوري من جانب الفروع والإدارات عن مخاطر التشغيل فور وقوعها وذلك وفقاً للنماذج المعدة لذلك من جانب إدارة مخاطر التشغيل وذلك للعمل على حلها واتخاذ الوسائل الكفيلة بمنعها مستقبلاً.

(توقيع)

تقرير الحوكمة السنوي لعام ٢٠٢١



قطاع التطابق والالتزام

ضمن الهيكل التنظيمي للبنك قطاع التطابق والالتزام لما له من دور إيجابي في التأكيد على مطابقة جميع أوجه النشاط التنفيذية بالبنك لإجراءات العمل الموضوعية لها وتوافق سياسات ونظم العمل بالبنك مع التعليمات والضوابط الرقابية وكافة القوانين والتشريعات والأعراف المحلية والدولية التي يتعين أن يلتزم بها البنك في العمل المصرفي وكذا المعايير الأخلاقية ومراقبة الالتزام.

ويتواجد القطاع بغرض تحديد ومراقبة أية مخاطر تنتج عن عدم الالتزام ويتولى دعم البنك بالرأي الفني والرقابة المستمرة على مخاطر الالتزام ويقدم تقريره للجنة المراجعة.

علماً بأن سياسة التطابق والالتزام المعتمدة بمصرنا تشمل:

- حق هذه الوظيفة في التمتع بالاستقلالية التامة " مبدأ الاستقلال".
- حق هذه الوظيفة في الحصول على أية معلومات تساعد في أداء مسؤوليتها.
- حق هذه الوظيفة في إجراء الدراسات اللازمة لأية مخالفات محتملة لسياسة الالتزام.
- ترفع تقاريرها مباشرة إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة.
- لها اتصال مباشر بلجنة المراجعة ومجلس الإدارة.

قيم الالتزام

- الالتزام بميثاق الاخلاق والسلوك المهني وذلك بتحقيق اعلى معدلات الحرفية والمهنية التي تتوافق مع المبادئ والقيم كما يلي:
- الحرص على عدم وجود أية بيانات قد تكون خاطئة تتعلق بمنتجات البنك والخدمات التي يقدمها وان تكون متفقة مع القوانين والقواعد والأعراف المصرفية.
 - عدم الدخول في اية معاملات أو علاقات قد تكون مخالفة للقانون ومنافية لميثاق السلوك المهني للعاملين.
 - وجود سياسة الإبلاغ عن الممارسات غير المشروعة.
 - متابعة تنفيذ خطط تحديث بيانات العملاء بشكل دوري.
 - مراقبة تطبيق سياسة تجنب تعارض المصالح على كافة العاملين بالبنك.
 - توفير حق الإبلاغ المضمون لكافة العاملين بالبنك والذي يتيح لهم الإبلاغ عن الممارسات التي قد تكون محل اشتباه والحفاظ على سرية الشخص المبلغ.

الواجبات والمهام الرئيسية لإدارة التطابق والالتزام

- التأكد من تطابق إجراءات وسياسات ونظم العمل بالبنك مع القوانين والنظم والتشريعات السائدة.
- الاطلاع على كافة القوانين المطبقة والتعديلات التي تتم عليها والنظم والمعايير السائدة.
- متابعة التعليمات والضوابط والمراسلات الصادرة من البنك المركزي المصري مع الإلمام بمحتوياتها والتأكد من تعميمها من جانب القطاعات المعنية.
- وضع متابعة وتنفيذ البرامج التدريبية المتعلقة بالتطابق والالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات وقانون الامتثال الضريبي (FATCA) بالتنسيق مع القطاعات المختصة.

مراقبة عمليات غسل الأموال وتمويل الارهاب

تطبيقاً لتعليمات البنك المركزي المصري ووحدة مكافحة غسل الأموال يتم تتبع مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى كافة القطاعات المركزية وكذا كافة الفروع لتغطية العمليات التي يتم تنفيذها بالبنك سواء عن طريق الفروع أو القنوات الالكترونية الخاصة بالمنتجات والخدمات.

ويستخدم البنك كافة البرامج اللازمة لمراقبة وتحليل العمليات المصرفية للوصول الى الأنشطة أو العمليات المشتبه بها والخاصة بالعملاء بالإضافة الى الإبلاغ عن العمليات المشتبه بها وذلك لضمان تقليل المخاطر التي قد يتعرض لها البنك.



تقرير الحوكمة السنوي لعام ٢٠٢١

مكافحة الجرائم المالية

طبقاً لمبدأ اعرف عميلك يتم بذل العناية الواجبة

- يتم تصنيف العملاء الجدد ذوي المخاطر المرتفعة تنفيذاً لتعليمات البنك المركزي المصري ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ويتم الحصول على موافقة قطاع التطابق والالتزام قبل فتح تلك الحسابات من خلال مراجعة الأوراق والمستندات المقدمة من جانب العملاء ومن خلال تطبيق إجراءات العناية الواجبة.

متابعة وتأكيد تطبيق تعليمات البنك المركزي المصري والقوانين الدولية والمحلية:

قطاع التطابق والالتزام يقوم بتطبيق الإجراءات اللازمة للتأكد من تطبيق التعليمات الرقابية التي تصدر والتأكد من وصول تلك التعليمات للأطراف المرتبطة والمسؤولين عن تنفيذها وإدراجها ضمن إجراءات العمل وكذلك إعداد التقارير الربع سنوية اللازمة بخصوص تقييم وتنفيذ اللوائح والإجراءات إلى لجنة المراجعة بالإضافة إلى الاستمرار بالالتزام بقانون وتطبيق اتفاقية الفاتكا.

إدارة الحوكمة

يتوافر لدى البنك إدارة خاصه بالحوكمة كما يوجد لدى البنك سياسة معتمدة من مجلس الإدارة تتناول أنواع تعارض المصالح بما في ذلك الأطراف المرتبطة بالإضافة إلى ميثاق الأخلاق وسلوكيات العمل بالبنك والذي يتضمن تعارض المصالح مع ذوي العلاقة والإبلاغ عن الممارسات غير المشروعة أو غير الأخلاقية، الشفافية والمصادقية.

يتم إعداد تقرير حوكمة البنك بصفه دورية سنوية متضمنا تقييم الإطار العام لأوضاع وممارسات الحوكمة. كما تضطلع لجنة الحوكمة بالمهام المنوط بها وتمثل في:

- مراجعة التقييم الدوري لنظام الحوكمة بالبنك.
- مراجعة التقرير السنوي للبنك فيما يخص الحوكمة.
- دراسة ملاحظات تفتيش البنك المركزي المصري على نظام الحوكمة.
- ضمان حماية حقوق المساهمين بكونهم على دراية تامة بالمعلومات والتغيرات الجوهرية بالبنك والتي قد تكون لها أثر على استثمارات المساهمين.
- مراقبة مدى توافر العناصر الأساسية التي تساعد على تطوير وتحسين أداء البنك بما يحقق أهدافه الاستراتيجية.
- تنظيم وبيان السلوك الجيد في إدارة البنك وفقاً لأفضل الممارسات العالمية للحوكمة بما يحقق التوازن بين مصالح الأطراف المختلفة.
- وضع أدلة الحوكمة الداخلية للبنك وصياغة السياسات الداخلية التي تنظم العلاقة بين الأطراف.

مراقب الحسابات

تتولى لجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة الآتي:

- اقتراح تعيين مراقب الحسابات ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة وبما في ذلك الكفاءة والسمعة والخبرة الكافية وبشرط أن يكونا مسجلين لدى البنك المركزي المصري وكذا الهيئة العامة للرقابة المالية مع تحديد آتباعهم والنظر في الأمور المتعلقة باستقالتهما أو أقالتهما، وبما لا يخالف أحكام القانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢١.
- إبداء الرأي في شأن الأذن بتكليف مراقبي الحسابات بأداء خدمات لصالح البنك بخلاف مراجعة القوائم المالية وفي شأن الأتعاب المقدرة عنها وبما لا يخل بمقتضيات استقلالهما.
- يتم رفع توصية لجنة المراجعة بتعيين مراقب الحسابات إلى مجلس الإدارة ثم إلى الجمعية العامة للبنك للاعتماد.

تقرير الحوكمة السنوي لعام ٢٠٢١



يجب أن يتمتع مراقبا الحسابات بالاستقلالية التامة عن البنك وأعضاء مجلس الإدارة ويجب أن يكون محايداً ويكون عمله محصناً من تدخل مجلس الإدارة ولا تربطهم صلة قرابة بأي من أعضاء مجلس إدارة البنك.

ويقوم البنك بإتباع تعليمات البنك المركزي المصري بخصوص الفترة المخصصة لكل مراقب حسابات والتي تقضى ألا يستمر مراقب الحسابات (كشخص طبيعي) في عمله أكثر من ٥ سنوات و(كشخص اعتباري) أكثر من ١٠ سنوات.

يلتزم البنك بقيام مراقبا الحسابات بتقديم نسخة من تقريرهما على التقرير الذي يعده البنك عن مدى التزامه بقواعد الحوكمة إلى الجهة الإدارية طبقاً لقواعد الحوكمة والإفصاح المعمول بها ويقدم التقرير أيضاً إلى الجمعية العامة للمساهمين.

مراقبا حسابات البنك عن العام المالي ٢٠٢١:

اسم مراقب الحسابات			مهند طه خالد
تاريخ التعيين			٢٠١٧ / ٠٤ / ٣٠
رقم القيد بالهيئة	٣٧٥	تاريخ القيد بالهيئة	٢٠١٥ / ١١ / ١٦
اسم مراقب الحسابات			احمد عبد العزيز حلمي عبد الرحمن
تاريخ التعيين			٢٠٢١ / ٠٣ / ٣١
رقم القيد بالهيئة	٣٧٩	تاريخ قيده بالهيئة	/ /

الإفصاح والشفافية

يتبع البنك سياسة إظهار جميع الحقائق والمعلومات المالية وغير المالية والاحداث الجوهرية والتي تهم المساهمين وكافة الأطراف ذوي المصلحة وذلك فور حدوثها حيث يحرص على الالتزام بإتاحة المعلومات بشفافية وبشكل عادل وفي الوقت المناسب ليتسنى لكافة المعنيين والمهتمين اتخاذ القرارات الملائمة والتي تبني على معلومات دقيقة وصحيحة ويتم الإفصاح من خلال مختلف قنوات الإفصاح المتاحة.

المعلومات الجوهرية والإفصاح المالي وغير المالي

يتم الإفصاح للبورصة المصرية من خلال الوسائل المختلفة عن المعلومات المالية وغير المالية للبنك وكذا الأحداث الجوهرية التي تهم المساهمين والمستثمرين كما يتم نشر القوائم المالية بصفة ربع سنوية على موقع البورصة وكذا بجريدين يوميتين واسعتي الانتشار وذلك بخلاف الموقع الإلكتروني للبنك والذي يتم تحديثه بصفة دورية.

هذا الى جانب الإفصاح للبورصة المصرية والهيئة العامة للرقابة المالية حسب متطلبات كل منهم بمعلومات البنك التي تهم المساهمين الحاليين والمرتبطين منها:

- موافاة البورصة والهيئة العامة للرقابة المالية بقرارات الجمعية العامة العادية وغير العادية فور انتهائها وبحد أقصى قبل بدء أول جلسة تداول تالية لانتهااء الاجتماع.



تقرير الحوكمة السنوي لعام ٢٠٢١

- يلتزم البنك بموافاة البورصة خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ انعقاد الجمعية العامة بالمحاضر على أن تكون معتمدة من رئيس مجلس الإدارة.
- موافاة البورصة بمحاضر اجتماعات الجمعية العامة المصدق عليها من قبل الجهة الإدارية المختصة وذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام عمل من تاريخ تسلمها.
- موافاة الهيئة والبورصة بملخص القرارات التي تتضمن أحداث جوهرية صادرة من مجلس الإدارة فور انتهاء جلسات المجلس وبعد اقصى قبل بدء أول جلسة تداول تالية لانتهاء الاجتماع.
- موافاة الهيئة والبورصة بالقوائم المالية المرحلية والسنوية فور اعتمادها وبعد اقصى قبل بدء أول جلسة تداول للتاريخ المدون على تقرير مراقبي الحسابات.
- الإعلان عن قرار السلطة المختصة بالتوزيعات النقدية أو توزيعات الأسهم المجانية أو كليهما.
- الإفصاح عن تجاوز أو انخفاض ما يملكه أحد المساهمين أو الأطراف المرتبطة به لنسبة ٥ % ومضاعفتها من عدد الأسهم الممثلة في رأس مال البنك المقيد بالبورصة.
- الإفصاح عن صدور أي أحكام تحكيم أو أحكام قضائية في أي مرحلة من مراحل التقاضي بتلك الأحكام التي تؤثر في المركز المالي للبنك أو في حقوق حملة الأسهم أو يكون لها تأثير على أسعار التداول أو على القرار الاستثماري للمتعاملين.
- التعاملات على أسهم الخزينة (أن وجدت).
- الإفصاح عن الأحكام الصادرة ضد البنك أو المخالفات أو الغرامات المفروضة على البنك خلال العام.
- المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وكذا عقود المعاوضة (أن وجدت)

مسلسل	الأحكام والمخالفات والغرامات المفروضة على الشركة خلال العام	إيضاحات
١	لا توجد أية أحكام أو مخالفات أو غرامات مفروضة على البنك خلال العام	

علاقات المستثمرين

- يوجد لدى البنك إدارة خاصة بعلاقات المستثمرين ويشرف عليها مدير علاقات المستثمرين بدرجة وظيفية مساعد مدير عام ويحضر اجتماع الجمعية العامة للمساهمين ويمارس مسئول علاقات المستثمرين بالاختصاصات التالية:
- تقع عليه مسئولية الاتصال بالبورصة والرد على كافة الاستفسارات الموجهة إليه من المساهمين والمستثمرين.
 - الإفصاح عن كافة الأحداث الجوهرية والتي يتطلب الأمر الإفصاح عنها على شاشات التداول بالبورصة المصرية.
 - وضع خطة عمل الإدارة والتي تتضمن سياسة الإفصاح الخاصة بالبنك والالتزام بكافة القوانين واللوائح المنظمة لعمليات التداول على السهم.
 - الالتزام بما ورد بقواعد وإجراءات القيد ومتطلبات الإفصاح والقرارات الصادرة من الهيئة والبورصة.
 - الحفاظ على سرية المعلومات الجوهرية والداخلية التي لا تكون معلنة للعام.
 - العلم بكافة الاتجاهات الخاصة بالإدارة وما تتخذ من قرارات خاصة الجوهرية والتي تؤثر على تداول السهم بالبورصة.
 - إمداد البورصة والهيئة بالبيانات المطلوبة طبقاً لدورية تلك البيانات وفي المواعيد المحددة لها.
 - الاشتراك في الإعداد للجمعية العامة للمساهمين والاشتراك في الرد على الاستفسارات الخاصة بها.

(Handwritten signature)

تقرير الحوكمة السنوي لعام ٢٠٢١



أدوات الإفصاح

تقرير مجلس الإدارة

يقوم البنك بإصدار تقريراً سنوياً طبقاً لما ورد بقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية، للعرض على الجمعية العامة للمساهمين والجهات الرقابية وطبقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة للمادة (٤٠) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية ويكون التقرير موجهاً من رئيس مجلس الإدارة الى المساهمين ويتضمن تقرير مجلس الإدارة ما يلي:

- البيانات الأساسية للبنك.
- رأس مال البنك المصدر والمدفوع.
- مسئول علاقات المستثمرين وبيانات الاتصال الخاصة به.
- مراقبي حسابات البنك.
- هيكل المساهمين ونسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة.
- تشكيل مجلس الإدارة والتغيرات التي طرأت عليه.
- تشكيل لجنة المراجعة واختصاصاتها وعدد مرات انعقادها خلال العام.
- سياسة تعاملات الداخلين.
- متوسط عدد العاملين بالبنك ومتوسط دخل العامل خلال العام.
- المخالفات والإجراءات التي تتعلق بقانون سوق رأس المال وقواعد القيد (أن وجدت).
- تفاصيل المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة (أن وجدت).
- مساهمة البنك في تنمية المجتمع خلال العام.
- عرض النتائج المالية وأهم تطورات بنود القوائم المالية.
- شبكة فروع البنك وعدد الفروع الجديدة التي تم افتتاحها خلال العام.

تقرير الإفصاح

يقوم البنك بإصدار تقرير إفصاح ربع سنوي يعد من قبل إدارة البنك بمعاونة إدارة علاقات المستثمرين ويتضمن التقرير الآتي:

- البيانات الخاصة بالبنك.
- بيانات الاتصال بالبنك.
- مسئول علاقات المستثمرين وبيانات الاتصال الخاصة به.
- هيكل المساهمين الذين يمتلكون نسبة ٥ % فأكثر من أسهم البنك.
- هيكل المساهمين الإجمالي موضحاً به الأسهم حرة التداول.
- تفاصيل أسهم الخزينة بالبنك.
- التغيرات التي حدثت على أعضاء مجلس الإدارة خلال الفترة.
- آخر تشكيل لمجلس الإدارة.
- المدة القانونية لمجلس الإدارة وتاريخ انتهائها.

تقرير الحوكمة

وهو تقرير يصدر طبقاً لمتطلبات البنك المركزي المصري والهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية يوضح مدى التزام البنك بتطبيق قواعد الحوكمة ويضم التقرير الآتي:

- البيانات الأساسية للبنك.
- هيكل الملكية الخاص بالبنك.



تقرير الحوكمة السنوي لعام ٢٠٢١

- المحاور الأساسية للحوكمة وتتمثل في:
 - الجمعية العامة للمساهمين.
 - مجلس الإدارة.
 - لجان مجلس الإدارة.
 - البيئة الرقابية.
- الإفصاح والشفافية.
- المواثيق والسياسات.

الموقع الإلكتروني

يتوافر للبنك موقع خاص به على شبكة المعلومات الدولية باللغتين العربية والإنجليزية يتم من خلاله الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية وبأسلوب يسهل على متابعيه معرفة كافة المعلومات الخاصة بالبنك وأنشطته ويحرص البنك على تحديث موقعه الإلكتروني بصورة مستمرة وتدعيمه بالمعلومات التي تخص البنك وكذلك الإفصاح عن الاحداث والمعلومات الجوهرية ويتيح الموقع الإلكتروني إمكانية الاطلاع على كافة المنتجات البنكية.

www.scbank.com.eg	عنوان الموقع الإلكتروني
--	-------------------------

المواثيق والسياسات

ميثاق الأخلاق والسلوك المهني

يتوافر لدى البنك ميثاق الأخلاق والسلوك المهني وقواعد السلوك المهني المطلوب اتباعها ويتضمن القيم والضوابط والقواعد التي تحدد وتنظم قواعد السلوك والأخلاقيات بالبنك ويحتوي على معايير السلوك التي يتعين على كل العاملين بالبنك اتباعها ومراعاتها في سائر المعاملات وفي كل موقع يؤديون فيه أعمالهم.

سياسة تتابع السلطة Succession Planning

ينتهج البنك سياسة نحو التخطيط الدائم لإعداد صف ثاني وثالث من القيادات المصرفية على مستوى كافة القطاعات والإدارات وذلك من خلال صقل مهارات العاملين بالبنك الذين تتوافر لديهم الخبرة المطلوبة والكفاءة في القيادة وتحمل المسؤولية وذلك من خلال استراتيجية شاملة بحيث يصبح لديهم القدرة على تصريف الأعمال اليومية واستمرار العمل بشكل فعال والقيام بدورهم عندما تصبح الوظيفة شاغرة من القائم بها حالياً لأي سبب من الأسباب سواء مؤقتاً أو بصفة دائمة.

سياسة الإبلاغ عن المخالفات Whistleblowing

يتوافر لدى البنك سياسة تهدف الى تشجيع العاملين بالبنك أو المتعاملين معه بالإبلاغ عن أي ممارسات مخالفة لقواعد السلوك الأخلاقي أو أية أعمال غير قانونية، وتطبيق إجراءات فعالة فيما يخص مبدأي المساءلة والمحاسبة وتعزيز معايير الأمانة والنزاهة في كافة أنشطة البنك المختلفة.

وتنظم تلك السياسة وتشجع العاملين بالبنك وغيرهم بالإبلاغ عن أي ممارسات مخالفة لقواعد السلوك الأخلاقي أو أية عمليات غير قانونية مع ضمان السرية التامة للشخص المبلغ أخذاً في الاعتبار ان عملية الإبلاغ تتم بناء على مستندات ومعلومات موضوعية.



تقرير الحوكمة السنوي لعام ٢٠٢١

سياسة تعامل الداخلين والأطراف ذات العلاقة والأطراف المرتبطة

- يتم الإفصاح عن التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة ضمن القوائم المالية المعروضة على الجمعية العامة لمساهمي البنك كما يحظر على الأطراف ذات العلاقة الآتي:
- تعامل أيا من الداخلين والمجموعة المرتبطة بهم على أية أوراق مالية تصدرها الشركة خلال خمسة أيام عمل قبل ويوم بعد نشر أية معلومات جوهرية أو قوائم مالية.
 - تعامل أيا من المساهمين الذين يملكون ١٠% فأكثر بمفردهم أو من خلال المجموعة المرتبطة بهم إلا بعد إخطار البورصة قبل التنفيذ.
 - تعامل أعضاء مجلس الإدارة أية كانت نسبة مساهمتهم في رأس المال والمسؤولين التنفيذيين بها أو الأشخاص الذين بإمكانهم الاطلاع على معلومات غير متاحة للغير ويكون لها تأثير على سعر السهم شراء أو بيعاً على أن يتم ذلك طبقاً لقواعد القيد والإجراءات الخاصة بها.

جدول متابعة تعاملات الداخلين على أسهم الشركة

مسلسل	اسم العضو	عدد الأسهم المملوكة أول العام	الأسهم المشتراه خلال العام	توزيع اسهم مجانية خلال العام	رصيد الأسهم في نهاية العام
١	حسين احمد إسماعيل رفاعي	٥٠٠٠	١٥٠٠٠	٦٥٠٠	٧١٥٠٠

سياسة المسؤولية الاجتماعية والبيئية

ينتهج البنك سياسة واضحة نحو المسؤولية الاجتماعية والبيئية وهي دعم كافة الجهود التي تبذل في سبيل ذلك وتساهم في أحداث نهضة وتنمية في كافة مجالات الحياة بالمجتمع المصري والتي تساهم في دعم الفئات الأكثر احتياجاً لذلك. ويتم ذلك سواء عن طريق مساهمة البنك في كافة المشروعات والمبادرات التي تتبناها الدولة وأو يطلقها البنك المركزي المصري أو المساهمة عن طريق الجمعيات القائمة بذلك.

وقد واصل البنك خلال عام ٢٠٢١ التأكيد على دعم المجتمع المصري لمواجهة الآثار الناجمة عن جائحة كوفيد ١٩ من خلال المشاركة في المبادرة التي أطلقها اتحاد بنوك مصر بالتنسيق مع البنك المركزي لدعم الاقتصاد لمواجهة الازمة الحالية ودعم المتضررين من جائحة كوفيد ١٩.

كما يسعى البنك الى تبني برامج فعالة لخدمة المجتمع اخذاً في الاعتبار الاحتياجات الأساسية التي تواجه المجتمع في ٦ قطاعات رئيسة مثل الصحة والتعليم وريادة الاعمال للشباب والمرأة وذوي الهمم وتوفير حياة كريمة وبيئة معيشية جيدة وكذلك مساندة الفئات الأكثر احتياجاً والحفاظ على البيئة وبالتالي رفع القدرات البشرية والمجتمع.

في مجال الرعاية الطبية

يهتم البنك ومن ضمن أولوياته تقديم الدعم اللازم لتحسين الرعاية الطبية وفي هذا الشأن قام البنك بالتبرع بالعديد من الأجهزة الطبية للمستشفيات التي تقوم بتأدية خدمات مجانية للمرضى للقضاء على قوائم الانتظار وتقديم أفضل الخدمات الطبية للفئات الأكثر احتياجاً ومن بين هذه المؤسسات الطبية مستشفى الناس للأطفال حيث ساهم البنك في توفير الرعاية الصحية للأطفال المرضى وتمثلت في رعاية عدد من عمليات القلب المفتوح والقسطرة للأطفال المصابين بأمراض القلب كما تم تجهيز غرفة كاملة باسم بنك قناة السويس داخل المستشفى وكذا التعاون مع مؤسسة مجدى يعقوب للأمراض وابحات القلب لرعاية عدد من عمليات القسطرة بمركز اسوان للقلب.

تقرير الحوكمة السنوي لعام ٢٠٢١



كما حرص البنك من خلال لجنة الزكاة بالفرع الإسلامي على توفير الدعم للعديد من المستشفيات التي تقدم خدماتها الصحية بالمجان للجمهور، ومعاونة العديد من الأفراد والأسر محدودي الدخل في مواجهة تكاليف العمليات الجراحية وتكاليف العلاج من الأمراض وتوفير الأجهزة التعويضية لذوي الاحتياجات الخاصة.

وفي إطار برامج الصحة والسلامة التي تتم لتوعية العاملين في مجالات الصحة المختلفة لعيش حياة صحية أفضل تم عقد عدة ندوات للتوعية وكذا توفير مكان بالبنك تم به تطعيم كافة العاملين بالبنك واسرهم ضد كوفيد ١٩ وذلك بالتعاون مع وزارة الصحة والبنك المركزي المصري.

في مجال الرعاية الاجتماعية

قام البنك بالمساهمة لصندوق تحيا مصر من خلال اتحاد بنوك مصر لدعم وتوفير لقاح فيروس كورونا للفئات المستحقة ذات الأولوية.

قام البنك بالمشاركة مع جمعية الاورمان بتوزيع كراتين رمضان على القرى الأكثر احتياجاً. شارك البنك بالتعاون مع جمعية الاورمان لتوفير صك الاضحية للعاملين والعملاء عن طريق القنوات الاليكترونية وفروع البنك.

في مجال دعم ذوي الهمم

في إطار حرص البنك على تقديم الدعم لذوي الاحتياجات الخاصة أستمر البنك في مساهمته في دعم صندوق عطاء الخيري لدعم ذوي الإعاقة و الذي يعد الصندوق الأول من نوعه في مصر ليس فقط لأنه يقدم دعماً لذوي الاحتياجات الخاصة لشراء الأجهزة التعويضية أو المستلزمات الخاصة بهم أو أي نشاط آخر لهم، لكن لأنه يوفر الدعم بطريقة مختلفة عبر صندوق استثماري ينفق على النشاط من عائدات استثمار أموال الوثائق التي يشتريها المواطنون عبر الائكتتاب الشعبي ، فهو صندوق غير حكومي، يتولى الإشراف عليه مجلس إدارة من خبراء في الاستثمار بالإضافة إلى مهتمين بقضايا ذوي الإعاقة، بهدف توفير تمويل دائم يتيح رعاية وتأهيل ذوي الإعاقة.

كما أقام البنك معرضاً للحرف اليدوية لذوي الهمم تحت شعار ثروتك صنعتك، وذلك ضمن الدعم الذي يوليه البنك لتمكينهم اقتصادياً في المجتمع المصري، كما استعان البنك بلوحات فنية من ابداع الرسام كيكو أحد شباب الفنانين ذوي القدرات الخاصة والذي تم استخدامها في تصميم هدايا وأجندات عام ٢٠٢١، وذلك في إطار الدعم الذي يوليه البنك لتمكين ذوي القدرات الخاصة اقتصادياً ودعم الفنون في المجتمع المصري. قام البنك بالتعاون مع جمعية رسالة في مبادرة يوم التحدي لذوي الهمم في اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة ديسمبر ٢٠٢١.

في مجال التعليم

في إطار اهتمام البنك في تقديم الدعم لعدد من الطلاب أستمر البنك في دعم ورعاية عدد ١٣ طالب بمدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا.

في مجال دعم الشباب وريادة الاعمال

حرص البنك على دعم الشباب وريادة الأعمال، فقد شارك البنك في مبادرة رواد النيل والتي يمولها البنك المركزي برعاية أحد حاضنات الأعمال والتي تهدف إلى احتضان الشركات الناشئة وتقديم الدعم الفني والإداري والمادي لها في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لنشر مفهوم محاكاة الألعاب Simulation for Gamification بالتعاون مع جامعة النيل الأهلية.

تقرير الحوكمة السنوي لعام ٢٠٢١



كما ساهم البنك أيضا في المبادرة من خلال إنشاء مراكز خدمات لتطوير الأعمال "BDS" الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل فروع البنك في المناطق الجغرافية ذات الفرص الاستثمارية لتقديم خدمات غير مالية والتواصل مع الشباب ورواد الأعمال لانتقاء الأفكار الواعدة ورعايتها والتوعية بخدمات البنك المختلفة، للتشجيع على تطوير الاختراعات والابتكارات وريادة الأعمال التي تهدف لدعم الاقتصاد المصري.

تم الدعم لعدد ١٠ مشروعات ناشئة والتدريب والتوجيه لعدد ٢٥ من الشركات الناشئة كما بلغ عدد الشركات التي تخرجت من حاضنة اعمال بنك قناة السويس ٢٣ شركة ناشئة كما بلغ عدد الشركات الناشئة المملوكة للنساء ٣ شركات.

في مجال الحفاظ على البيئة

شارك البنك بمبادرة لصناعة شنط قماش صديقة للبيئة بأيدي المرأة المعيلة بالتعاون مع جمعية وعد وتهدف المبادرة الى صناعة شنط قماش صديقة للبيئة قابلة للاستخدام أكثر من مرة للحد من استخدام الشنط البلاستيكية وتم تصميمها للترويج والدعاية لعدد ١٧ هدف من اهداف التنمية المستدامة.



حسين احمد إسماعيل رفاعي
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

